

State Of Kuwait

Court of Appeal



دولة الكويت

محكمة الاستئناف

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم صاحب السمو أمير دولة الكويت

الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

الدائرة : المدنية الحادية عشر

الموافق

بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بتاريخ

وكيل المحكمة

برئاسة الأستاذ المستشار / وليد إبراهيم المعجل

وعضوية الأستاذين

المحامي مسفر عايض

mesferlaw.com



المستشار / أحمد شكري عبدالكريم و المستشار / مشعل مبارك العازمي

وحضور السيد / محمد تراحيب المطيري أمين سر الجلسة

مدني / ١١ .

في الاستئنافات المقيدة بأرقام:

الرفوع أولها من

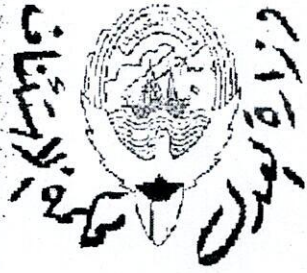
شركة للتأمين التكافلي

ضد

بصفته الولي الطبيعي

- ٢

شركة - ٣ - لتأجير السيارات



المرفوع ثانيها من

ضد

شركة للتأمين التكافلي

المرفوع ثالثها من

شركة لتأجير السيارات

ضد

بصفته الولي الطبيعي لابنه

المحامي مسفر عايض



شركة - ٣ للتأمين التكافلي

mesferlaw.com

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة.

تتحصل الوقائع حسبما يبين من الحكم المستأنف وسائر

الأوراق - في أن المستأنف ضدها الأولى في الإستئناف الأول

رقم / مدني/ ١١ أقامت الدعوى رقم

مدني كلي قبل المستأنفة والمستأنف ضده الثاني

- في ذات الإستئناف - طابقت في ختامها الحكم بإحالتها الى

لجنة ثلاثية من أطباء الطب الشرعي لتوقيع الكشف عليها

لتقدير نسبة العجز الكلي لكامل الجسم مع بيان قسرها على

الانجاب من عدمه تمهيدا لإلزام المذكورين بالتضامن والتضامن

بالتعويض عن الأضرار المادية والنفسية التي عانت منها قولا

منها أن الادعاء العام أسند لابن المستأنف ضده الثاني -

- والمشمول بولايته أنه وبتاريخ ٢٠١١/١١/١٣ بدائرة مخفر

شرطة صباح السالم:

١- قاد سيارته دون التأكد من سلامة وصلاحية جميع

أجزائها قبل السير بها وهو الأمر الذي أدى الى

حدوث بنشر للاطار الخلفي الأيسر ففقد السيطرة

على مقود سيارته فانحرفت به يمينا مصطدما

بسيارتها مما أدى لفقدانها السيطرة عليها لتصطم

بالحاجز الاسمنتي الأيسر ثم انحرفت بها أقصى

اليمين بالحاجز الحديدي ثم انقلبت متسببا بذلك

بالحاق الأضرار المادية بسيارتها.

٢- تسبب عن غير قصد في إصابتها بالإصابات

الموصوفة بتقريرها الطبي المرفق بالأوراق.

الاستئناف



المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



وقيد عن الواقعة الجنحة رقم مرور



صباح السالم وقدم للمحاكمة الجزائية وفقا للمادة ١٣٧ من لائحته التنفيذية والمادة

١٦٤ من قانون الجزاء وقضي فيها بادنته عن التهمتين

المسندتين إليه للارتباط وإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية

وقد أصبح الحكم نهائيا بقيامه بسداد تلك الغرامة وكان

المستأنف ضده الثاني هو الولي الطبيعي لابنه المتسبب

بالحادث يقود المركبة المتسببة بالحادث والمؤمن عليها لدى

المستأنف وكانت قد تعرضت لإصابات وكسور عدة كما هو

المحامي مسفر عايش
المستأنف وكانت قد تعرضت لإصابات وكسور عدة كما هو
mesferlaw.com

مبين بتقريرها الطبي وقد تم إخطارها بعدم قدرتها على الانجاب

بسبب ذلك الحادث فكانت دعواها بطلباتها أنفة البيان وقدمت

صور لمستندات أشار إليها الحكم المستأنف.

وإذ تداولت الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى على

النحو المبين بمحاضر جلساتها وخلالها قضت تلك الدائرة وقبل

الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى للطب الشرعي للوقوف

على إصابات المستأنف ضدها الأولى وعلى النحو الوارد

بمنطوقه ونفاذا لذلك اودع الخبير تقريره رقم ١٩٢ م لسنة

٢٠١٦ ثبت من الإطلاع عليه أن المذكورة تعرضت لحادث

مروري بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣ إذ أدخلت على أثره المستشفى،

وقد تخلف لديها كسور متفتته بالحوض مثبتة بثلاثة شراخيم

معدنية وبراغي، ميل بالحوض وانحراف محوره وقصر بالطرف

السفلي الأيمن حوالي ١ سم عن الأيسر وتحديد بنهاية ثني

الفخذ الأيمن وحركة دوران الفخذ الأيسر وألم بالحوض أثناء

السير، وعدم قدرتها على الانجاب عن طريق المهبل - ولادة

طبيعية- حيث لا بد لها من الانجاب عن طريق جراحة

المحامي مسفر عايش
قصرية، مما يعتبر جميعها عجز مستديم يقدر بحوالي ٣٥%
mesferlaw.com

من قدرة الجسم الكلية وإذ تداولت الدعوى بعد إيداع الخبير

تقريره وخلالها طلبت المستأنف ضدها الأولى إلزام المستأنفة

والمستأنف ضده الثاني بالتضامن والتضامم بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠

دينار عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت بها والحاضر

عن شركة التأمين تقدم بدعوى فرعية طلب فيها بإدخال كل من

.....

خصمين في الدعوى شكلا وبإلزامهما بالتضامن والتضامم فيما

بينهما بأن يؤديا لها ما عسي أن يقضي به في الدعوى الاصلية

مع الزامهما بمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الدعويين

الأصلية والفرعية وبتاريخ ٢٠١٨/٢/٥ قضت محكمة التمييز

الأولى في الدعوى الأصلية بإلزام المستأنفة في

الأول مدنى كلى - بأن تؤدى للمستأنف

ضدها الأولى في ذات الإستئناف مبلغا وقدره ٥٠٠٠٠٠ دينار

تعويضاً نهائياً لها عما لحقها من أضرار وألزمها المصروفات

وعشرة دنائير مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من

طلبات تأسيساً على أنها المؤمنة على السيارة المتسببة بالحادث

والتي كانت بقيادة ابن المستأنف ضده الثاني والذي أدين بقيادة

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com

سيارة دون التأكد من سلامة وصلاحية جميع اجزائها مما أدى

لحدوث بنشر بها وفقدانه السيطرة عليها وبالاصطدام بسيارة

المجنى عليها - المستأنف ضدها الأولى - والتسبب بإصابتها

وأن إصابات هذه الأخيرة لا يستحق عنها دية شرعية وإنما

حكومة عدل قدرتها المحكمة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دينار وتعويض

أدبي بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دينار ورفضت التعويض المادى لعدم

الإثبات ورفضت الرجوع على المستأنف ضده الثالثة لبلوغ ابنه

المتسبب بالحادث سن الرشد قبل إقامة الدعوى وفى دعوى

الضمان الفرعية بقبول إدخال المستأنف ضدها الثانية في ذات



الإستئناف شكلا وبالزامها بأن تؤدي للمستأنف في ذات

الإستئناف ما قد توفيه للمستأنف ضدها الأولى في ذات

الإستئناف تأسيسا على مخالفتها لشروط وثيقة التأمين المبرمة

بينها وبين المستأنف وبعدم قبول إدخال ابن المستأنف ضده

الثاني شكلا لانقضاء صفته كونه من الغير بالنسبة لعقد التأمين

المبرم بين المستأنفة والمستأنف ضدها الثالثة.

وحيث أن هذا القضاء لم يصادف قبولا لدى المستأنفة/

المحامي مسفر عايض شركة التأمين التكافلي قطعنت عليه بالإستئناف رقم
mesterlaw.com

مدنى كلى بصحيفة موقعة من محام أودعت

إدارة الكتاب بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ وأعلنت للمستأنف ضدهم

طلبت في ختامها قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع بإلغاء

الحكم المستأنف فيما قضي به في الدعوى الاصلية وتخفيض

التعويض عن حكومة العدل والتعويض الأدبي الى الحد

المناسب وتأييده فيما قضي به من رفض التعويض المادى مع

إلزام المستأنف ضدهما الثاني والأخيرة ما عسي أن يقضي به

بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية مع إلزام المستأنف ضدهم

المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة الفعلية عن درجتي

الإستئناف



التقاضي وأوردت لإستئنافها سببا حاصله خطأ الحكم المستأنف

في تطبيق القانون والقصور في التسبيب كونه

للمستأنف ضدها الأولى في هذا الإستئناف بمبلغ ٢٠٠٠٠

كحكومة عدل تعويضا عن نسبة العجز المقدرة ب ٣٥% من

قدرة الجسم الكلية وهو تعويض مبالغ فيه مبالغة شديدة

ومخالف للمستقر عليه قضاء كما أن الحكم المستأنف قد غالى

أيضا بتقدير التعويض الأدبي - مبلغ ٢٠٠٠٠ دينار - كون

الحادث التي نتجت عنه إصابات المستأنف ضدها الأولى كان

المجامي مسيفر عايش
mesferlaw.com

بطريق الخطأ ولكون التعويض الأدبي لا يجوز التوسع في

منحه.

كما أن الحكم المستأنف لم يصادف أيضاً قبولا لدى

المستأنفة / فطعننا عليه بالإستئناف رقم

مدنى كلى بصحيفة موقعة من محام أودعت

إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠١٨/٣/٤ وأعلنت للمستأنف

ضدها/ شركة تآزر للتأمين التكافلي طلبت في ختامها قبول

استئنافها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء

مجدداً بالإلزام المستأنف ضدها بأن تؤدي لها تعويضاً نهائياً



مقداره ١٠٠٠٠٠٠ دينار عما أصابها من أضرار مع الاستئناف

المستأنف ضدها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة

درجتي التقاضي وأوردت لإستئنافها سببا حاصله عدم مناسبة ما

قضي به مع ما أصابها من أضرار كونها قد تعرضت

لإصابات عديدة وهي ما أثبتها تقرير الطب الشرعي والتي

جعلتها غير قادرة على الانجاب بصورة طبيعية وسببت لها

عجزا دائما يقدر بنسبة ٣٥% من قدرة جسمها وما سببه لها من

أضرار نفسية سببها طيلة حياتها مما لا يتناسب معه

mesferlaw.com

مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دينار والمقضي به ويكون لها طلب القضاء لها

بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دينار عن تلك الأضرار التي لحقت بها.

كما أن الحكم المستأنف لم يصادف أيضاً قبولا لدى

المستأنفة / شركة لتأجير السيارات فطعننت عليه

بالإستئناف رقم مدنى كلى بصحيفة موقعة من

محام أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة في ٢٠١٨/٣/٤ وأعلنت

للمستأنف ضدهم طلبت في ختامها قبول استئنافها شكلا وفى

الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في دعوى

الضمان الفرعية والقضاء مجدداً برفض طلب الادخال لانعدام

الصفة وإلزام المستأنف ضدهم المصروفات ومقابلة

المحاماة عن درجتي التقاضي وأوردت ثلاثة أسباب للإستئناف

أولها بطلان الحكم المستأنف لقصوره في التسيب وفساده في

الإستدلال كون الحكم الجزائي قطع بثبوت خطأ ابن المستأنف

ضده الثاني في هذا الإستئناف مما تقوم معه مسؤوليته الكاملة

كما أن الثابت بالأوراق استتجاره للمركبة منها يوم

٢٠١١/١١/١١ قبل ارتكاب الحادث بيومين مما يعني استلامه

لها بحالة سليمة ومن ثم فليس على المستأنفة مسؤولية ولا تكون

mesferlaw.com

لها صفة في الدعوى كما أن وثيقة التأمين المبرمة بينها وبين

المستأنف ضدها الثالثة تنص على إلزام هذه الأخيرة بتغطية

المسؤولية الناشئة عن الأضرار المادية والجسمانية التي تقع في

الكويت وكذلك نصت على إلزام هذه الأخير بقيمة ما يحكم به

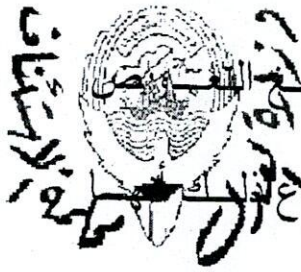
قضايا من تعويض مهما بلغت قيمته وتؤديه لصاحب الحق

وثانيها بطلان الحكم المستأنف للخطأ في تطبيق القانون وتأويله

ذلك أن المستأنف ضدها الثالثة هي الملتزمة وفقاً للتأمين

الاجباري المنصوص عليه بقانون المرور بالتعويض عن

الأضرار الذي اصاب المستأنف ضدها الأولى جراء الحادث



ومن ثم فيكون على هذه الأخيرة مطالبتها بمبلغ التعويض
وثالثها مخالفة الثابت بالأوراق والاخلال بحق الدفاع

ليس لها صفة في الدعوى إذ أن ابن المستأنف ضده الثاني

والذي تسبب بالحادث والذي بلغ سن الرشد قبل إقامة الدعوى

استلم السيارة المتسببة بالحادث وقبل وقوعه بعد التأكد من

صلاحيتها واستعملها مدة ثلاثة أيام دون ادني مشكلة ولم يثبت

أنه راجع المستأنفة بعد اكتشافه أي عطل في تلك السيارة ومن

ليس هناك أي تقصير منها ولا يجوز معه للمستأنف ضدها

mesferlaw.com

الثالثة المؤمنة الرجوع عليها ومن ثم فلا تقوم لها صفة في

الدعوى.

وحيث أن المحكمة نظرت الاستئنافات الثلاثة بجلاسة

٢٠١٨/٤/١ وخلالها حضر وكيل المستأنف ضدها الثالثة في

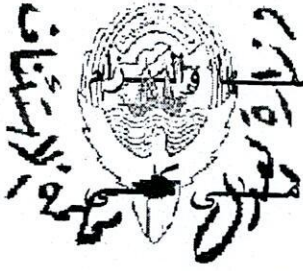
الإستئناف الأول رقم مدنى كلى من المحامين

وقدم مذكرة التمس في ختامها قبول استئنافها شكلا وفى

الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في دعوى

الضمان الفرعية والقضاء مجددا بإعادة الدعوى لمحكمة الدرجة

الأولى لعدم استنفاد ولايتها واحتياطيا عدم قبول دعوى الضمان



الفرعية لرفعها على غير ذي صفة وثانيها رفضها والمبرور

المستأنف ضدهم في استئنافها رقم

المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي كما

حضر وكيل المستأنف ضدها الأولى في الاستئناف الأول رقم

مدني كلي من المحامين وقدم مذكرة التمس في

ختمها رفض الإستهئناف الأول رقم مدني كلي

وبتعديل الحكم المستأنف والقضاء لها بطلاتها في استئنافها رقم

المحامى مسفر عايش مدني كلي كما حضر وكيل المستأنفة والمستأنف

mesferlaw.com



ضده الثاني في الإستهئناف الأول مدني كلي من

المحامين وطلبوا اجلا للاطلاع فقررت المحكمة ضم الإستهئنافين

رقمي مدني كلي الى الإستهئناف رقم

مدني كلي للارتباط وليصدر فيهم حكم واحد،

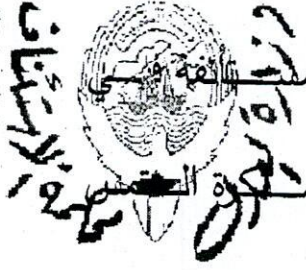
وحجزتهم للحكم لجلسة ٢٢/٤/٢٠١٨ مع التصريح بإيداع

المذكرات لمن يشاء خلال سبعة أيام قدم خلالها وكيل

المستأنف في الإستهئناف الأول / شركة . للتأمين التكافلي

مذكرة التمس في ختمها إعادة الدعوى للمرافعة لتصحيح شكل

الإستئناف بإدخال المدعو / والحكم



بطلباتها وبرفض الإستئنافين المقابلين كما قدم المدعي الإستئناف

الإستئناف الثالث / شركة لتأجير السيارات مذكورة المحضر

في ختامها إلغاء الحكم المستأنف فيما قضي به بدعوى

الضمان الفرعية والقضاء مجددا أصليا بإعادة الدعوى لمحكمة

الدرجة الأولى لعدم استنفاد ولايتها واحتياطيا عدم قبول دعوى

الضمان الفرعية لرفعها على غير ذي صفة وثانيا رفض دعوى

الضمان الفرعية كما قدم وكيل المستأنف ضده الثاني في

بعد تلك المدة مذكورة الإستئناف الأول / عايض



أطلعت عليها المحكمة ثم مدت أجل الحكم لجلسة اليوم.

وحيث إن الاستئنافات الثلاثة استوفت أوضاعها الشكلية

المقررة فيتعين قبولها شكلاً.

وحيث إنه وعن موضوع الإستئناف الأول رقم

مدنى كلى بخطأ الحكم المستأنف بتطبيق

القانون بخصوص التعويض عن إصابة المستأنف ضدها

الأولى فيه بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ دينار فإنه سديد ذلك أن من المقرر

أن التعويض عن ذات إصابة النفس إنما تتحدد طبقاً لما قدرته

لائحة جدول الديات ويكون ذلك حيثما تكون إصابة النفس مما



يمكن أن تستحق عنها الدية أو الأرش المقدر فإن لم يمكن

الإصابة ذلك القدر فإن التعويض عنها يكون أرشاً

أي حسبما يري القاضي جابراً للضرر بما لا يجوز دية النفس

وهو ما يسمي بحكومة عدل لما كان ذلك وكانت إصابات

المستأنف ضدها الأولى في هذا الإستئناف قد تسببت بعجز لها

بنسبة ٣٥% من قدرة الجسم الكالية مما ترى معه هذه المحكمة

تعويضها عن تلك الإصابة - حكومة عدل - بمبلغ ٣٥٠٠

دينار وأدّى بالحكم المستأنف ذلك الرأي وقضي له بمبلغ

mesferlaw.com

٣٠٠٠٠ دينار متجاوزاً دية النفس فإنه يكون قد خالف القانون

ويتعين تعديله والنزول به لمبلغ ٣٥٠٠ دينار على النحو المار

ببانه وأما في خصوص ما تثيره المستأنف بمبالغة الحكم

المستأنف فيما قضي به من تعويض أدبي فإنه غير سديد

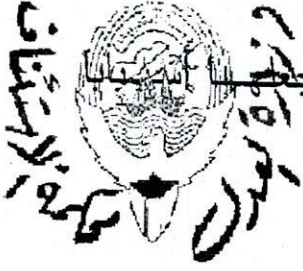
وعلى النحو الذي سيرد في موضوع الإستئناف الثاني رقم

بدنى كلى.

وحيث أنه وعن طلب إلزام المستأنف ضده الثاني بما

عسي أن يقضي به في الدعوى الاصلية فإن الحكم المستأنف

قد تكفل بالرد عليه بأسباب صحيحة وسائغة ولا مخالفة فيها
للقانون أو الثابت بالأوراق تؤيدها هذه المحكمة وتجعلها استئنافاً
لحكمها في رفض هذا الطلب.



وحيث إنه وعن مصروفات الدعوى الاصلية أمام
محكمة الدرجة الأولى وكانت المستأنف ضدها الأولى لم يجب
لكل طلباتها مما ترى معه المحكمة تعديل الحكم في هذا الشأن
وبالزام المستأنفة بالمناسب من تلك المصروفات وفقاً لنص
المادتين ١/١١٩ و ١٢٠ من قانون المرافعات.

المحامي مسفر عايض
وحيث إنه عن مصروفات الإستهئناف رقم
mesferlaw.com



مدنى كلى شاملة أتعاب المحاماة الفعلية فإن
المحكمة تلزم المستأنفة بها عملاً بالمواد ١١٩ مكرر، ١٢٠،
١٤٧ من قانون المرافعات وبالزام المستأنف ضدها الأولى بأن
تؤدي للمستأنفة مبلغ ٢٥٠ دينار مقابل أتعاب المحاماة الفعلية
عن درجتي التقاضي وقد راعت المحكمة في تقدير الأتعاب
الفعلية موضوع النزاع والجهد المبذول فيه.

وحيث أنه وعن موضوع الإستهئناف الثاني رقم
مدنى كلى فإنه في خصوص ضالة المقضي به

11/1/19

لها من إصابات وكسور في الحوض أثبتها التقرير الطبي

الشرعي والتي تسببت بعجز بنسبة ٣٥% من قجرة جسديتها

الكلية كما نتج عنها عدم قدرتها على الانجاب بصورة طبيعية

- عن طريق المهبل - وهو بلا شك أصابها بمعاناة كبيرة والام

نفسية وشعور بالحسرة والضيق سيما وانها صغيرة في السن

وقت الحادث - ٢١ سنة - وهو ما ترى معه المحكمة ما قرره

لها الحكم المستأنف في هذا الخصوص ضئيل ولا يتناسب مع

ما أصابها تعدله هذه المحكمة بجعله ٤٥٠٠٠ دينار.

المحامي مسفر عايض
وحيث إنه وعن مصروفات الإستهتاف رقم
mesferlaw.com



١ مدني كلى شاملة أتعاب المحاماة فإن المحكمة

تلزم المستأنفة بها عملاً بالمواد ١١٩/١، ١٢٠، ١٤٧ من

قانون المرافعات.

وحيث إنه وعن موضوع الإستهتاف الثالث رقم

٢ مدني/١١ فإنه من المقرر أن الحكم الصادر

في الدعوى الجزائية تكون له حجية في الدعوى المدنية كلما

كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس

المشترك في الدعويين المدنية والجزائية وفي الوصف القانوني

عبدالله
١١/١١

تتبع الاستئناف
المرجع
المرجع
المرجع

لهذا الفعل ونسبته الى فاعله، فإذا فصلت المحكمة الجزائرية في

هذه الأمور فإنه يمتنع على المحكمة المدنية أن تعدل أحكامها

ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الدعوى المدنية المتعلقة بها

لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجزائري السابق عليه " ومن

المقرر أيضا أنه " إذ كان الأصل هو حرية المتعاقدين في

تعديل قواعد المسؤولية العقدية التي أنشأتها إرادتهما الحرة وذلك

في حدود القانون وقواعد النظام العام وكانت المادة ٧٥ من قرار

وزير الداخلية رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بشأن اللائحة التنفيذية

لقانون المرور وأخذ بها هذا الأصل العام تنص على أنه يجوز أن

المحامي مسعود عابض
mesferlaw.com

تتضمن الوثيقة قيودا معقولة على المؤمن له بالنسبة لاستعمال

المركبة بشرط ألا يتعارض مع نصوص قانون المرور وقراراته

فإذا أخل المؤمن له بتلك الواجبات أو القيود كان للمؤمن الرجوع

عليه لاسترداد ما يكن قد دفعه من تعويض للمضرور إستناداً

إلى هذه الشروط الواردة بوثيقة التأمين وذلك بدعوى مباشرة قبل

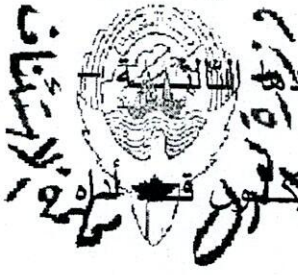
المؤمن له لما كان ذلك وكانت وثيقة التأمين - سند مطالبة

المستأنف ضدها الثالثة في هذا الإستئناف - قد نصت على

أنه يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة



للمحافظة على المركبة بجميع أجزائها وأجهزتها في حالة



صالحة للاستعمال وأن للمؤمن - المستأنف ضده الثالثة -

الرجوع على المؤمن له - المستأنفة - بقيمة ما يكفل قسطه

من تعويض في الحالات التالية:

أ- إذا أخل بالواجبات الملقاة على عاتقه طبقا للشروط

العامة للوثيقة ومنها الشرط سالف الذكر.

.....

وكان الثابت من الحكم الجزائي رقم

المحامي مسفر عايض

مرور www.mesfer.com أنه قد أدان قائد المركبة - ابن المستأنف

ضده الثاني - والمؤمن عليها لدى المستأنف ضدها الثالثة

بقيادة مركبة دون التأكد من سلامة وصلاحية جميع أجزائها قبل

السير عليها الأمر الذي ادى الى حدوث بنشر للاطار الخلفي

الأيسر ففقد السيطرة علي مقودها فانحرفت به يمينا مصطدمة

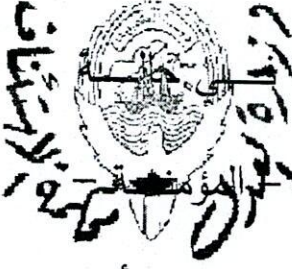
بمركبة المستأنف ضدها الأولى والتي اصطدمت بدورها

بالحاجزين الاسمنتي والحديدي فانقلبت وحدثت إصابتها

الموصوفة بتقريرها الطبي وكانت المستأنفة هي المؤمن لها وفقا

لوثيقة التأمين سند نمطالبة ومن ثم فإن الحكم الجزائي آنف

البيان قد أثبت خطأها بعدم اتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة



للمحافظة على المركبة بجميع اجزائها وأجهزتها

صالحة للاستعمال ويكون للمستأنف ضدها الثالثة -

الرجوع عليها بقيمة ما تكون قد أدته من تعويض للمستأنف

ضدها الأولى كما مر سلفاً في موضوع الاستئناف رقمي

مدني كلي - مبلغ ٤٨٥٠٠ دينار -

وإذ انتهى الحكم المستأنف الى هذه النتيجة فإن المحكمة تؤيده

محمولاً على أسبابه وأسباب هذا القضاء.

المحامي مسفر عايش
وحيث أنه وعن مصروفات الإستهتاف رقم
mesferlaw.com



مدني كلي شاملة أتعاب المحاماة فإن المحكمة

تلتزم المستأنفة بها عملاً بالمادتين ١/١١٩، ١٤٧ من قانون

المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلاً، وفي

موضوع الاستئناف رقمي مدني

كلي بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى

الأصلية من تعويض إجمالي وبجعله ٤٨٥٠٠ د.ك - ثمان

واربعون ألفا وخمسمائة دينار - وبالزام شركة للتأمين

التكافلي بالمناسب من مصروفات الدعوى الاصلية امام
محكمة الدرجة الاولى وتأييد الحكم المستأنف فيمحل عدل تلك
والزمت كل مستأنفة بمصروفات استئنافها وبالزام المستأنفة

بأن تؤدي لشركة للتأمين التكافلي مبلغا

وقدره ٢٥٠ ديناراً مقابل أتعاب المحاماة الفعلية عن درجتي

التقاضي وفي موضوع الإستئناف الثالث رقم

مدني كلى برفضه وألزمت المستأنفة المصروفات وعشرين

المحامي مسفر عايش
دينارا ١١٧٣ مقابل أتعاب المحاماة.
mesferlaw.com



رئيس الدائرة

أمين سر الجلسة

